خاتمة الدراسة

أولاً :الرؤية والسيناريوهات المستقبلية للصعود الصينى :

وكما أسلفنا في الفصول السابقة أنه لا حصر للمشاكل التي واجهتها سياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في منطقة الشرق الأوسط،وحيث كان أكبر أخطاء هذه الإدارة تمثل في عدم تطوير استراتيجيه شاملة إزاء المنطقة،وكنتيجة لذلك جاءت أغلب سياساتها إزاء المنطقة متناقضة تعوق إحداها الأخرى،وتزيد من صعوبة تحقيق ما هو بمثابة الأهداف الأساسية للولايات المتحدة بالمنطقة، فكما كان للولايات المتحدة إستراتجية (الاحتواء) خلال فترة الحرب الباردة،وكثفت سياساتها إزاء مختلف الدول والظواهر لدعم هذه التوجه، فهي في حاجة حالياً لإتباع توجه بنفس القدر من الدقة والتدبير إزاء الشرق الأوسط،بما يؤهلها للتعامل مع التحديات التي تمثلها هذه المنطقة حالياً.[1] وكما أوضحت الدراسة أيضاً أنه في ظل الإدارة الأمريكية السابقة نجد أنه كانت تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للصعود الصيني على كونه عائقاً في مواجهة

(١) كينيث بولاك، «الولايات المتحدة وإستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط رؤية متكاملة»، السياسة الدولية، العدد ١٧٥ يناير ٢٠٠٩، المجلد١٨٧، ص: ٣٠.

الرغبة الأمريكية في الهيمنة على الشئون العالمية، خاصة في سياق اختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي؛ إذ ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية على شئون العالم، كما ترفض فكرة الزعامة الدولية،وتؤكد بدلاً منها على أن أي نظام عالمي لابد أن يقوم على مبدأ أن كل الدول صغيرة أو كبيرة يجب أن تتساوى في العلاقات الدولية، مع التركيز على رفض فكرة التدخل في الشئون الداخلية للدول،وضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة والتأكيد على أن النظام متعدد الأقطاب هو النظام الأمثل لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية وبذلك تختلف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي. ومن ثم تحاول الولايات المتحدة الأمريكية عرقلة الصعود الصيني وتحجيم الدور الصيني العالمي ذلك من خلال فرض العقوبات والضغط على الصين في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتايوان وكذلك العمل على دعم التحالف الأمريكي مع القوى الأخرى في آسيا ومحاولة بسط النفوذ الأمريكي في المجال الحيوي للتحرك الصيني.فكانت تلك هي الصورة الأمريكية للصعود الصيني خلال الثماني السنوات التي انقضت تحت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش وفريق المحافظين الجدد وهيمنة أحادية لم يشهدها النظام الدولي من قبل.

*** سيناريوهات المستقبل:**

بعد أن عرضنا الدراسة العلمية للصعود الصيني وأثره على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط فيمكننا أن نقدم اجتهاداً في شأن مستقبل الصعود الصينى.

أولاً : سيناريو اشتعال المنافسة والعداء مع الولايات المتحدة الأمريكية :

يتجه هذا السيناريو إلى معارضة الصين للهيمنة الأمريكية،وستعمل من أجل عالم متعدد الأقطاب،وستقف إلى جانب الدول النامية راسمة بذلك الأهداف المعلنة للإستراتيجية الكونية للصين في القرن الجديد الذى تطمع في أن تكون أحد أقطابه الرئيسين والمتميزين.

وهنا نجد إدراكاً صينياً لعدد من الحقائق التي تؤكد على وزن وثقل الصين أولاً

ثم تمكينها من اختيار نوع وحجم دورها الدولي ثانياً، ثم تحديد وصنع هذا الدور توافقاً أم تصادماً مع المصالح الأمريكية ثالثاً.

أول هذه الحقائق: الصين دولة لها من الثقل السياسي والسكاني والعسكري والاقتصادي ما يجعلها قادرة لو أرادت على انتهاج أسلوب عدائي يعيد فتح ملف الحرب الباردة من جديد،فقد لعبت الصين ولا تزال تعلب دوراً مؤثراً قادراً على الامتداد مستقبلاً في مساحة تبدأ من شبه الجزيرة الكورية وتمر بفيتنام وكمبوديا والهند وباكستان وإيران حتى تلامس مياه الخليج ،وترتيباً على ما سبق فإن الصين لا تكتم طموحها السياسي مستندة إلى قاعدة صناعية من النوع الذي يجعلها تحلم بالانضمام إلى نادي الدول الصناعية الكبرى، ويزيد من مستوى حلمها السياسي ليلامس مطلباً يمكن صياغته في أن الصين دولة عظمى من حقها أن تكون شريكاً في إدارة العالم والتخطيط له بالخطوات التالية:

١- البحث عن تحالفات صينية مضادة لسياسات الاحتواء الأمريكي ولتشكيل جبهة في مواجهتها لإضعافها استراتيجياً، ومن ذلك تقوية العلاقات الصينية مع روسيا التى وصلت إلى تطوير نوع من الشراكة الإستراتجية بدأت في إبريل ١٩٩٦.

٢- بروز معالم هيمنة صينية على دول المنطقة بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قوية ولما لديها من إمكانات بشرية واقتصادية هائلة،وهذا الوضع ربما يعصف على المدى المتوسط بالمصالح الأمريكية ،وهناك ستون مليون مهاجر صيني ينتشرون في دول الجوار الأسيوي ويشكلون بؤراً اقتصادية وثقافية وربما سياسية عسكرية عند اللزوم.

٣- تحقيق مطلب المشاركة في إدارة العالم وهو تحديد الصين للمجال الحيوي الذي ستتحرك فيه وصولاً إلى استرداد المناطق التي انسلخت عنها ولكن وفقا لتطورات تبين أحداث ربع القرن الماضى أن التنين الأصفر سيستيقظ في

ساعة التي يحددها هو لا في الساعة التي يزعجه أو يستفزه فيها أحد.

ثانياً : سيناريو السيطرة والتحكم في الصعود الصيني (تطويق الصعود) :

يقوم هذا السيناريو على أساس أن الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم اليوم ترى إن مصالحها الإستراتجية سوف تتأثر بعمق على مستوى العالم نتيجة صعود الصين وتحولها إلى قوة عظمى تتعامل معها معاملة الند للند،وأن القوى الآسيوية الكبرى كاليابان والهند تريان أن هذا الصعود الصيني سوف يؤثر سلباً على مصالحها الإستراتجية الإقليمية والكونية، وأن دول الاتحاد الأوربي أقرب إلى التحالف مع الولايات المتحدة من منافستها أو التحالف مع الصين، في الوقت ذاته فإن هذه القوى لا تستطيع وقف وإجهاض الصعود الصيني، ومن ثم، تلجأ إلى البحث عن وسائل للسيطرة والتحكم في الصعود بحيث لا تتحول الصين إلى قوة عظمى، والولايات المتحدة يبدو أنها تعمل في إطار هذا السيناريو فالسيطرة على منابع الطاقة النفطية في العالم يصب في هذا الاتجاه، حيث إن التحكم في كميات وأسعار النفط عامل مؤثر على عملية الصعود الصيني،والتواجد العسكري الأمريكي برياً وبحرياً في المواقع الإستراتجية العالمية يساعد على تحسين هذا السيناريو واستخدام الأداة الإعلامية والثقافية للترويج للنموذج الحضاري الأمريكي أداة أخرى لا تقل أهمية في هذا الصدد.

يواجه هذا السيناريو عدة قيود أهمها الرفض الصيني الواضح له، ووجود قدر من التضارب في المصالح بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى الأمر الذي يتيح للدبلوماسية الصينية وما تخلقه من فرص أمام الشركات الأمريكية والغربية واليابانية،وهو ما يتيح للولايات المتحدة استخدام أسلوب العصا والجزرة الاقتصادية على الأقل كأداة للضغط للتحكم فى هذا الصعود، يضاف إلى هذا تنامي العداء للسياسة الأمريكية في شتى دول العالم خاصة دول الجنوب الفقيرة التي ترى الصين أنها المدافع عن مصالحها.

***

ثالثاً : سيناريو إجهاض الصعود الصيني :

يقوم على أساس أن الصعود الصيني قد وصل إلى مرحلة الخطر الذي يهدد المصالح الإستراتجية الأمريكية والغربية،حيث إجهاض صعود الصين باعتبارها دولة معادية بما يستدعيه هذا الخيار من سياسات مكملة مثل زيادة الإنفاق الأمريكي على السلاح وتطوير أداة الحرب الأمريكية نحو آفاق جديدة، وإقامة سلسلة من التحالفات والقواعد العسكرية حول الصين وإثارة كل أنواع المشكلات للصين من داخلها ومن حولها.

حيث نجاح الصين في الصعود إلى موقع القوة العظمى يقدم نموذجاً حضارياً مختلفا عن النموذج الغربي؛الأمر الذي شكل وحدانية هذا النموذج،وأن عوامل الضعف الصينية تفوق عوامل القوة أوعلى الأقل هناك فرص متاحة لاستنزاف وإضعاف عناصر القوة الصينية سواء من خلال إثارة القلاقل السياسية والاجتماعية الداخلية والاختراق الثقافي والإعلامي للمجتمع الصيني أو من خلال جر الصين إلى سباق التسلح أو جرها إلى الدخول في مواجهات عسكرية سواء فيما يتعلق بتايوان أو المنازعات الحدودية الأخرى مع دول الجوار.

هذا السيناريو يواجه بعدة قيود لعل من أهمها تكلفته بدرجة لا تسمح ظروف الولايات المتحدة وحلفائها بتحمله،كما أن إجهاض الصعود الصيني سوف تكون له مردودات سلبية على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي الأمر الذي تمتد آثاره إلى باقي دول العالم خاصة الدول الكبرى ذات الاستثمارات الضخمة في الصين،ومن ناحية أخرى قد لا تتوافر القدرات والإمكانات اللازمة لتفعيل هذا السيناريو، وذلك نظراً لتشتت القوه الأمريكية وتوزيعها في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يمثل استنزافاً هادئاً لهذه القوة ويكفي أن نشير إلى أن موازنة الدفاع الأمريكية تصل على ما يقرب من٦٣٥ مليار دولار سنوياً وهي موازنة غير مسبوقة في التاريخ وتثير علامات الاستفهام حول مدى قدرة الاقتصاد الأمريكي على تحمل هذا الإنفاق في المستقبل إضافة إلى إمكانية نجاح الصين بالعمل في اتجاه

استنزاف عناصر القوة والقدرة الأمريكية والغربية بشكل أو بآخر.

رابعاً سيناريو المنفعة المتبادلة :

أى تشجيع النمو الاقتصادي الصيني وزيادة التجارة الدولية مع الصين استناداً إلى قاعدة أن التجارة تمنع الحرب،وبمعنى آخر يقوم هذا الخيار على أساس تقديم الولايات المتحدة والغرب عموماً حفنة من الإغراءات إلى الصين لتشارك في قيادة النظام الدولي بشروط هذا الغرب،وبحيث يحقق نوع من توازن المصالح.

أي هذه السيناريوهات أقرب إلى الواقع؟

بداية يمكن القول إن هذه السيناريوهات تمثل اجتهاداً فكرياً للباحثة،ومن ثم، فقد لا تتحقق بالشكل أو بالصورة التي سبق عرضها،وفي إطار هذا الفهم فعند مناقشة أي من هذه الخيارات أوفر حظاً في تبني الولايات المتحدة له لإدارة علاقاتها مع الصين؛نجد أن الخيارين الأول والثالث مستبعدان، فالأول مستبعد لأنه يواجه «مزيد من اشتعال المنافسة والعداء مع الولايات المتحدة» فهو يبدو غير منطقي،فالصين دولة قائمة في حدودها الحالية منذ أكثر من ألفي عام،ولم يعرف عنها أنها دولة توسعية حتى في عهود عصرها الإمبراطوري،وأن الصين دولة الصعود السلمي،وكما أنها لها المصالح الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلها تخشى أي صدام مع الولايات المتحدة، والدخول المباشر في أي صدام معها،أما الخيار الثالث وهو« سيناريو إجهاض الصعود الصيني»، فإنه أمر مستبعد تماماً؛وذلك لأن تنفيذ هذا السيناريو يتطلب تكلفة عالية لا تسمح ظروف الولايات المتحدة وحلفائها بتحمله كما إن إجهاض الصعود الصيني سوف تكون له مردودات سلبية على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي الأمر الذي تمتد آثاره إلى باقي دول العالم خاصة الدول الكبرى ذات الاستثمارات الضخمة في الصين،كماأن العالم يعيش الأزمة المالية العالمية الآن وما فيه من أضرار عالمية لدول العالم لذلك فإن هذا الأمر مستبعد تماماً .

إذن يتبقى الخياران الثانى والرابع،وهما «سيناريو السيطرة والتحكم فى الصعود الصينى»،«وسيناريو المنفعة المتبادلة» والملاحظ أن الولايات المتحدة تستخدمهما معاً لكبح وتقييد سرعة انطلاق صعود الصين نحو القمة الدولية، وهما يشكلان مزيجاً غريباً بين عناصر التلاحم والتنافر، فعلى صعيد المشاركة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وصل كل من اقتصاد الدولتين إلى حد يجعل انفكاك إحداهما عن الأخرى لأي سبب وتحت أي ظروف أمراً شديد الصعوبة وباهظ التكلفة، وكان(توماس فريدمان) الكاتب الصحفي في جريدة نيويورك تايمز، قد أطلق على هذا الوضع تعبير التوأم السياسي إن تم فصلهما هلكا معاً أو هلك أحدهما عاش الآخر شبه هالك، فقد شجعت الولايات المتحدة الصين على استخدام عائد صادراتها في شراء بضائع من الولايات المتحدة أو الاستثمار فيها، وشراء سندات مالية لتحافظ على سعر الفائدة منخفضاً، واستجابت الصين لأنها إن لم تفعل لتباطأ النمو الاقتصادي الأمريكي ولانكمشت السوق الأمريكية في وجه السلع الصينية. فالولايات المتحدة في أمس الحاجة إلى الصين لتمول لها الدين القومي المتفاقم (ما بين ٨.٧ تريليون دولار، ربعه أو ثلثه لصالح الصين) وإن الصين في أمس الحاجة إلى الولايات المتحدة لتمول لها عملية النمو الاقتصادي الهائل الذي تحققه ومن هنا نجد القاعدة القائلة (بأن ليس هناك صداقة دائمة وليس هناك عداء دائم بين الدول إنما توجد مصالح دائمة) غير أنه تبدو الصين غير ديمقراطية، كما أنها ليست حليفة للولايات المتحدة وقد يشجع هذا واشنطن على تبني الخيار الثالث وهو سيناريو التحكم والسيطرة في الصعود الصيني وهو الأقرب لظروف ومعطيات الواقع القائم لعدة اعتبارات أهمها أنه لا يسعى إلى إجهاض الصعود الصيني، وإنما يعترف بإمكانية استمراره وإن كان في نطاق أو إطار معين، كما أنه أقل تكلفة من السيناريوهات الأخرى نسبياً، ومن ثم فهو قد يكون أكثر إغراء للأطراف المعنية، ويضاف لذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالفعل في السير في هذا الاتجاه الواضح أنه ليس موجهاً نحو الصين وحدها وإنما موجه تجاه القوى الكبرى، وإن اختلفت

الأهداف، الأمر الذي يتيح للصين إمكانية التحرك للتعامل مع هذا السيناريو. فإن كان خيار المشاركة والترابط الاقتصادي مع الصين يرضي أصحاب المصالح التجارية ورجال الأعمال الأمريكيين، فإن خيار التطويق والاحتواء يرضي رجال المجتمع الصناعي العسكري الباحثين عن عدو يتيح لهم الاستمرار في سباق التسلح والميزانيات العسكرية الضخمة.

وبوجه عام، يتوافق هذا السيناريو نسبياً مع السياسة الصينية التي تسعى إلى تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى، ومن ثم، فهو يوفر قدراً من الأرضية المشتركة خاصة، وأن إستراتجية الصعود الصيني تقوم على التدرج، كما إن هذا السيناريو قابل للتطوير والتعديل بفعل تغير عناصر القوى الكبرى وهو أمر تراهن عليه القيادة الصينية، وأنه من المحتمل أن تتبع الصين سياسة تدل على معارضتها لدور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وأن النموذج الأكثر احتمالاً للعلاقات الصينية الأمريكية في المنطقة هو« لا سلام... ولا حرب»، ففيما تتجنب الصين المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة تقوم في الوقت نفسه ببناء علاقات تعاونية وثيقة مع كل دول المنطقة.

ثانياً : نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة التى حاولت أن تلقى الضوء على موضوع الصعود الصينى وتأثيره على الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط ،يمكن التأكيد على النتائج التى تم التوصل إليها وهى ما يلى:

١- المساعي المختلفة للتخلص من الأحادية القطبية :

تسعى الصين إلى استبدال النظام العالمي القائم (أحادي القطب) إلى نظام متعدد الأقطاب ومتوازن القوى،وذلك بأسلوب دبلوماسي شديد المرونة لا يصل بأي حال من الأحوال إلى درجة المواجهة المباشرة ويظهر ذلك جلياً في مسألة تايوان.

٢- الشرق الأوسط بمثابة حلبة منافسة رئيسية :

حيث منطقة الشرق الأوسط لما تناله من موقع جغرافي متميز،وغنى بالثروات الطبيعية المتعددة والبترول مصدر الطاقة،ومن ناحية أخرى كسوق استهلاكي ضخم.

٣- رؤية الصين الخاصة بمشاكل الشرق الأوسط :

حيث تعتمد رؤيتها على التعاون والحوار لحل المشاكل متجنبة السياسات المتعبة بفرض الحلول والتدخل العسكري بالمنطقة،وأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية يحد من الأزمات في المنطقة ويعالج مشكلة الأرهاب.

٤- سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط :

تتبع الصين نهجاً اقتصادياً وتعاوناً تجارياً كمدخل رئيس لتسويق السياسية الخارجية بالشرق الأوسط ، والتي من أهم ملامحها الحيادية والموضوعية وعدم التدخل في شئون الآخرين.

٥- الاستفادة من التجربة الصينية :

يمكن لدول الشرق الأوسط الاستفادة من هذه التجربة لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية،ومعالجة مشكلتي الفقروالبطالة،كما أنه يمكن جني مكاسب سياسية من الجانب الأخر في حالة المساومة وبالتلويح بالميل تجاه الصين، وعلى سبيل المثال موقف إيران.

٦- بقاء الوضع الراهن إلى فترة غير قصيرة :

فهناك صعوبة في هذه المرحلة على قدرة أية دولة ضبط ميزان القوة أو تقاسمها بندية ومساواة مع الولايات المتحدة،وذلك بالرغم من الصعود والنجاح الذي حققته الصين إلا أنها لا تستطيع حالياً زحزحتها عن مكانتها المتفردة بقيادة النظام الدولي.

obeikan.com

خاتمة

ينطلق العملاق الآسيوي الصيني الصاعد بقوة نحو القمة في إطار سياسة شاملة فى الداخل والخارج،والصين قوة متنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتتحرك في إطار سياسة خارجية شاملة صينية التوجه عالمية المجال،هدفها باختصار نهضة الصين وتقدمها الوصول إلي المكانة اللائقة بها علي المسرح الدولي بعد أن ظلت حبيسة محيطها الإقليمي إبان الحرب الباردة،لكن الصين اصطدمت بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام الدولي في وقت كانت تتطلع فيه إلي وجود نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم علي التعددية والمساواة والمنفعة المتبادلة في إطار الشرعية الدولية،وحيث أن الصين في حاجة إلي جوكر لممارسة قواعد اللعبة السياسية مع الولايات المتحدة التى تلعب بورقة تايوان للضغط علي الصين،فبالمقابل تلعب الصين بورقة الشرق الأوسط لإقلاق واشنطن؛لكن تظل دول الشرق الأوسط توازن بحذر بين مزايا ومخاوف خروج العملاق الصيني عن الصمت،ولاتزال دول الشرق الأوسط مترددة بين الرغبة في الانتظار لمعرفة خطط الصين المستقبلية من جانب،والرغبة في مواكبة باقي دول العالم في تقربها من بكين من جانب آخر،والأكيد

بالرغم من السعي المتواصل للتعاون بين الجانبين،هو أن كليهما ما زال في مرحلة «استكشاف الآخر» مع الاتفاق الضمني علي تجنب الموضوعات الحساسة التي قد تغضب أحد الجانبين.

وأخيراً فإيماناً بالنظرية الكونية بأنه لا ثبات ولا دوام وبأن هناك تعاقباً للحضارات، ومما قرأناه من تاريخ الأمم وتوالي الإمبراطوريات علي مر التاريخ فإنه لابد من تغيير في النظام الأحادي الدولي وانهيار الهيمنة الأحادية؛لذلك إذا ما تكللت التنمية الاقتصادية الصينية بنجاح حينئذ قد يتكلل دمج الصين الناهضة بوصفها قوة عظمي في نظام عالمي متعدد الأقطاب وسيعتمد أداء هذه المهمة علي تطوير العلاقات الصينية بدول العالم أجمع ودول الشرق الأوسط خاصة.

ويبقى السؤال هل ستظل بلداننا العربية مرتبطة بالفلسفة الاقتصادية الغربية،وستبقى على النصيب الأكبر من تجارتها مع الغرب؟وهل ستظل تنهل من ثقافته ونظرياته التنموية والاستهلاكية التي لم تحقق للشعوب العربية أي شيء طوال العقود الماضية؟ أم أن النموذج الصيني ودوره في تغيير موازين القوى الاقتصادية في العالم سيحفز راسمي السياسات ومتخذي القرار في البلدان العربية للاتجاه نحو الشرق للاستفادة من تجربته والتعلم منه، والتعاون الاقتصادي معه؟ سؤال أطرحه وقد تجيب عنه المرحلة القادمة.